

## وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٢، بالتفويض،

باعتماد ميزانية الغرفة التجارية لمحافظة دمياط

وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٢

### رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى ماقرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة دمياط جلسة ٢٠٠١/١١/٧ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٢/٤/١٧ ؛

### قرر:

مادة ١ - اعتماد ميزانية الغرفة التجارية لمحافظة دمياط وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٢ ، وقد بلغت جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق مبلغ ٩١٢٩٩٦ جنيهاً (فقط تسعمائة واثنان عشر ألفاً وتسعمائة وستة وتسعون جنيهاً) وجملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق مبلغ ٩١١٨٢٠ جنيهاً (فقط تسعمائة وأحد عشر ألفاً وثمانمائة وعشرون جنيهاً) بفائض قدره ١١٧٦ جنيهاً (فقط ألف ومائة وستة وسبعون جنيهاً لاغير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٢/٤/٢٢

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ حسنى الديب